تقرير البورصة اليومي

تباين أداء مؤشري السوق في الجلسة قبل الأخيرة من 2011

شهدت الجلسة قبل الأخيرة من العام الحالي في سوق الكويت للأوراق المالية أمس تباينا في اداء مؤشري السوق، حيث انخفض السعري وارتفع الوزني بقدر محدود، وبانخفاض المؤشر السعري استمر المؤشر العام للسوق دون مستوى 5800 نقطة الذي فقده في جلسة أول من أمس.

وبدأت الجلسة على تراجع ملحوظ بسبب عمليات بيع لأسهم موزعة على أغلب القطاعات ولكنها كانت أكثر تركيزا على قطاعات الخدمات والبنوك وغير الكويتي، وكان هناك تصريف لعدد من الأسهم الرخيصة لجني الأرباح من الأسهم التي حققت أرباحا وفي مقدمتها سهم السلام الذي تراجع في بداية الجلسة ولكنه شهد عودة للتجميع مرة أخرى ليقفل على ارتفاع، ومع مرور الوقت زادت العمليات البيعية خاصة للأسهم الثقيلة مثل زين وبيتك وبورتلاند مما زاد من خسائر مؤشري السوق بشكل عام والوزني بشكل خاص، حيث جاءت عمليات البيع من قبل اغلب الصناديق الاستثمارية للوفاء بمطالب عملاء هذه الصناديق.

وشهدت الجلسة تحولا ملحوظا في الثواني الأخيرة من خلال عمليات دخول مكثفة على عدد من الأسهم أكثرها في قطاع البنوك والخدمات مما أدى الى تحول مؤشر الأول للارتفاع بعد التراجع، وقلص من خسائر الثاني بقدر كبير وهو الأمر الذي انعكس بشكل واضح على مؤشري السوق، حيث تقلصت الى حد كبير خسائر السعري وتحول الوزني للارتفاع خاصة بعد ان قلص سهم زين خسائره عقب صدور حكم الغاء أول درجة ورفض الدعوة في بطلان انتخابات الشركة التي اجريت في آخر عمومية لها، وكان للتداول الكبير للسهم دور في زيادة القيمة الاجمالية للسوق في جلسة أمس.

وبدا جليا ان المجاميع التي كانت ترغب في دعم اسهمها قبل اقفالات 2011 فشلت في ذلك لعدم توافر السيولة الكافية لديها.

ومن المتوقع ان تسير جلسة اليوم الختامية لعام 2011 على نفس الوتيرة للجلسات السابقة، وهو ما يشير الى ان تداولات بداية 2012 ستشهد استمرارا لوضع السوق الحالي.

المؤشرات العامة

تراجع المؤشر العام للبورصة بواقع 3,9 نقاط ليغلق عند مستوى 5786,8 نقطة بانخفاض نسبته 0,07٪ مقارنة مع جلسة أول من أمس، فيما ارتفع المؤشر الوزني بمقدار 0,10 نقطة ليغلق عند مستوى 402,40 نقطة بارتفاع نسبته 0,02٪ مقارنة مع الجلسة الأخيرة.

وبلغ اجمالي الأسهم المتداولة 98,7 مليون سهم نفذت من خلال 1849 صفقة قيمتها 22,2 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق تباينا في الأداء، حيث انخفضت كميات التداول بنسبة 19,6٪، وارتفعت الصفقات بنسبة 0,31٪، وارتفعت القيمة الإجمالية بنسبة 4,9٪.

وتصدر قطاع الخدمات النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 23,7 مليون سهم نفذت من خلال 450 صفقة قيمتها 7,05 ملايين دينار، وجاء قطاع البنوك في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 9,6 ملايين سهم نفذت من خلال 261 صفقة قيمتها 6,9 ملايين دينار، وجاء قطاع الاستثمار في المركز الثالث من حيث القيمة، إذ تم تداول 33,6 مليون سهم نفذت من خلال 552 صفقة قيمتها 2,89 ملايين دينار.

آلية التداول

ارتفع قطاع البنوك في جلسة تعاملات أمس بعد تداولات نشطة نسبيا مقارنة بالجلسات الماضية، واستحوذ القطاع على أكثر من 31٪ من اجمالي القيمة، وبلغ حجم تداول سهم الوطني 3,1 ملايين سهم بقيمة 3,5 ملايين دينار، ولكنه استقر عند مستوى دينار و120 فلسا نفس مستوى اغلاقه السابق، وارتفع سهم الخليج بواقع 10 فلوس بعد تداول 1,5 ملايين سهم ليرتفع الى مستوى 500 فلس، وارتفع كذلك سهم المتحد بواقع 10 فلوس بعد تداولات محدودة بلغت 180 الف سهم، واستقرت باقي اسهم القطاع بعد تداولات متباينة أكثرها لسهمي برقان وبيتك.

وقد استمر قطاع الشركات الاستثمارية في نشاطه في جلسة أمس، واستمر سهم السلام في صعوده ليصل الى 104 فلوس وذلك من خلال تداول 10,6 ملايين سهم، وتعرض سهم ايفا للتصريف لجني الأرباح بعد تداول 5,3 ملايين سهم.

كما شهد قطاع الشركات العقارية تداولات قوية في جلسة أمس، ولكنها أقل من الجلسة التي سبقتها، واستحوذ القطاع على 12,8٪ من اجمالي القيمة، وجاء سهم الانماء في صدارة الاسهم من حيث كميات التداول بـ 5,5 ملايين سهم غلب عليها البيع وتراجع بواقع 0,5 فلس، وشهد سهم رمال تراجعا بمقدار 5 فلوس بعد تداول أكثر من 4 ملايين سهم.

وقد شهد قطاع الشركات الصناعية أمس تداولات نشطة نسبيا، وحقق سهم أسيكو تراجعا بعد تداول أكثر من 2,6 ملايين سهم وتراجع بمقدار 6 فلوس، وشهد سهم المعدات ايضا تراجعا بمقدار 5 فلوس وذلك بعد تداول 1,4 مليون سهم.

وتصدر قطاع الأسهم الخدماتية قطاعات السوق من حيث القيمة وذلك باستحواذه على 31,7٪ من اجمالي القيمة، وشهد سهم زين تداول أكثر من 6,3 ملايين سهم بقيمة بلغت 5,4 ملايين دينار واستقر السهم عند مستوى 880 فلسا، وتراجع سهم اجيليتي بواقع 5 فلوس بعد تداولات محدودة.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

3.9
نقاط انخفاض المؤشر السعري بنسبة 0,07٪، وارتفع المؤشر الوزني 0,10 نقطة بنسبة 0,02٪.

98.7
مليون سهم تم تداولها بقيمة 22,2 مليون دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها على 55,6٪ من القيمة الإجمالية، واستحوذ سهم زين على 24,3٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

4
قطاعات سجلت مؤشراتها ارتفاعات متفاوتة في جلسة الأمس تصدرها قطاع غير الكويتي بواقع 62,8 نقطة، فيما سجل قطاع الخدمات تراجعا بواقع 64,4 نقطة.

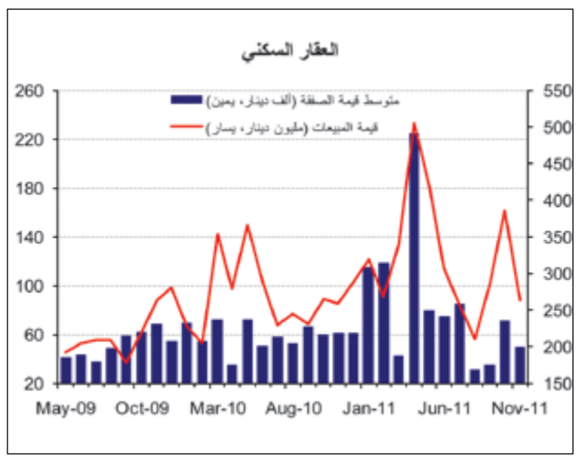

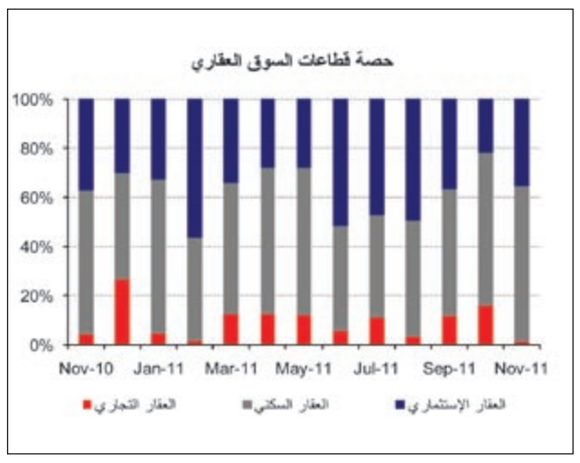

انتعاش متوقع في الأداء خلال العام المقبل

«الوطني»: 138 مليون دينار قيمة مبيعات العقار في نوفمبر بتراجع قدره 47٪ على أساس شهري

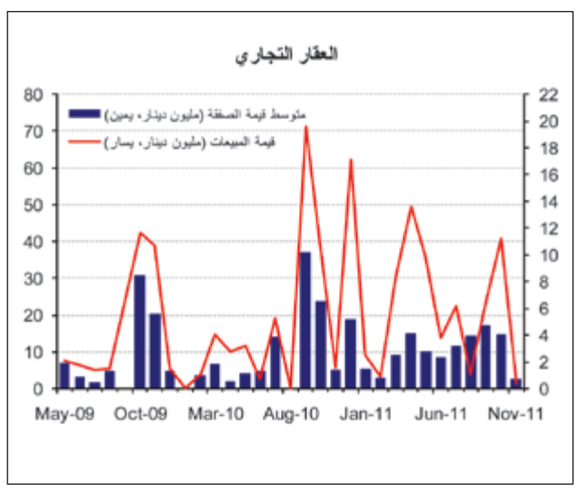

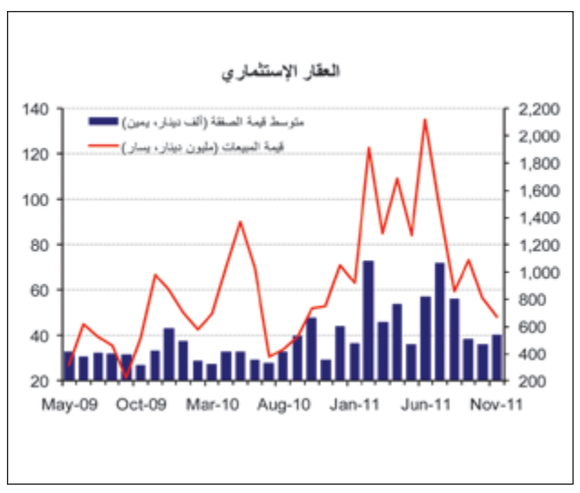

أوضح التقرير الشهري الصادر عن بنك الكويت الوطني لشهر نوفمبر حول أداء العقار بالكويت أن إجمالي قيمة مبيعات العقار بلغت خلال شهر نوفمبر 138 مليون دينار، متراجعا بواقع 4,2٪ على أساس سنوي، و47٪ على أساس شهري.

وأوضح التقرير أن التراجع يعود إلى تزامن وقوع عطلة عيد الأضحى خلال شهر نوفمبر، علما أن أول صفقة عقارية تمت في الثالث عشر من الشهر. إلا أن نشاط مبيعات العقار من المتوقع أن يعاود التعافي خلال الأشهر المقبلة. وعلى صعيد العقار السكني، بلغت قيمة تداولات القطاع السكني خلال شهر نوفمبر 88,8 مليون دينار. وتوزعت أكثر من 440 صفقة ما بين أراضي فضاء وبيوت قائمة، وقد استحوذت صفقات شراء القسائم السكنية على ثلاثة أرباع عدد الصفقات، بالمقارنة مع صفقات شراء البيوت القائمة. وفيما يتعلق بالقطاع الاستثماري، أشار التقرير الى أنه شهد تراجعا في إجمالي المبيعات خلال شهر نوفمبر ليبلغ 48,8 مليون دينار. ولفت الى أنه نظرا إلى الاهتمام الكبير الذي يحظى به هذا القطاع من قبل المستثمرين، يعتبر هذا التراجع البالغ 8,7٪ على أساس سنوي استثنائيا في نوفمبر. وبالتالي، من المتوقع أن يستعيد هذا القطاع نشاطه خلال الأشهر المقبلة.

وحول قروض بنك التسليف والادخار، فقد ارتفع عددها بواقع 49٪ على أساس سنوي، وبقيمة بلغت 9,3 ملايين دينار. وبالمثل، بلغت قيمة القروض المنصرفة 4,9 ملايين دينار، منها 57٪ هي بمثابة قروض تمويلية لبناء السكن الخاص. ويشير نشاط القطاع السكني - من حيث المبيعات والطلب على القروض - إلى الأداء القوي المستمر الذي يحققه هذا القطاع، مستفيدا من الطلب القوي من قبل المواطنين.

وعلى صعيد القطاع التجاري، قال التقرير انه تم تداول صفقتين (عبارة عن بنايتين في مدينة الكويت) وبمعدل 710,000 دينار للصفقة خلال شهر نوفمبر. وعادة ما يتسم هذا القطاع بحجم صفقاته القليل. ويلاحظ أن طبيعة العقار تختلف حسب المنطقة، وهذا ما يفسر تدني معدل حجم الصفقة في شهر نوفمبر.

وبيّن التقرير أن أداء سوق العقار قد تراجع خلال شهر نوفمبر، ويعزى ذلك إلى تأثر النشاط بقلة عدد أيام التداول وعطلة العيد. إلا أن القطاع العقاري سوف يتعافى مع نهاية الشهر الأخير من عام 2011 واستمرار الانتعاش العام المقبل.

المبيعات العقارية

حجم المبيعات (مليون دينار)	المتوسط الشهري 2009	2010	سبتمبر 2011	اكتوبر 2011	نوفمبر 2011	نسبة التغير (٪) الشهري	السنوي
	108,7	166,1	199,5	259,1	137,6	-46,9	-4,2
	55,5	91,7	102,7	161,3	87,8	-45,6	3,4
استثماري	36,9	54,4	73,4	56,9	48,4	-14,9	-8,7
تجاري	16,3	20,0	23,5	40,9	1,4	-96,5	-75,0
عدد الصفقات المتداولة	382,2	561,0	735	816	531	-35	-2
سكني	276,7	425,2	585	685	440	-36	13
استثماري	99,5	129,5	145	121	89	-26	-41
تجاري	6,0	6,3	5	10	2	-80	-50
متوسط قيمة الصفقة (ألف دينار)	281,2	302,2	271,5	317,5	259,2	-18,4	-2,2
سكني	199,3	215,8	175,5	235,5	199,5	-15,3	-8,8
استثماري	373,3	437,4	506,3	470,2	544,2	15,7	53,9
تجاري	2880,6	3295,2	4694,6	4090,4	710,0	-82,6	-50,0

القروض المقررة والمنصرفة من قبل بنك التسليف والادخار

قيمة القروض المقررة (مليون دينار)	المتوسط الشهري 2009	2010	سبتمبر 2011	اكتوبر 2011	نوفمبر 2011	نسبة التغير (٪) الشهري	السنوي
	13,5	7,8	15,6	12,8	9,3	-27,4	48,7
بناء قسائم	8,0	2,3	11,2	7,0	5,3	-24,4	207,4
شراء بيوت	3,9	3,9	2,8	3,5	2,4	-30,7	-23,9
توسعة وترميم	1,6	1,6	1,6	2,4	1,6	-31,1	19,2
عدد القروض المقررة	371	265	294	286	197	-31,1	17,3
بناء قسائم	126	44	163	107	77	-28,0	175,0
شراء بيوت	77	83	56	69	48	-30,4	-33,3
توسعة وترميم	167	138	75	110	72	-34,5	5,9
قيمة القروض المنصرفة (مليون دينار)	12,8	11,4	8,5	8,6	7,1	-18,0	-15,0
بناء قسائم	7,8	5,9	5,2	4,9	3,7	-24,9	-8,7
شراء بيوت	3,3	3,7	2,1	2,1	2,2	5,7	-22,4
توسعة وترميم	1,6	1,7	1,3	1,6	1,2	-27,4	-18,1

المؤتمر الـ 10 لدور القطاع الخاص في مشروعات التنمية والبنية التحتية ينطلق 15 يناير

أعلنت اللجنة العليا التنظيمية لمؤتمر دور القطاع الخاص في مشروعات التنمية والبنية الأساسية أنها تواصل استعداداتها لتنظيم هذا الحدث الهام في دورته العاشرة خلال الفترة من 15 إلى 16 يناير المقبل والذي يقام تحت رعاية وحضور وزيرة التجارة والصناعة ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية د.أماني بورسلي.

وقالت اللجنة في بيان صحافي لها ان المؤتمر نجح على مدار 9 سنوات في مناقشة واستعراض العديد من النقاط الهامة على مدار دوراته الماضية، مبينة أن المؤتمر قد استقطب على مدار سنواته الماضية أكثر من 150 شركة محلية وخليجية شاركت في رعاية المؤتمر بالإضافة إلى وزراء حاليين وسابقين وخبراء محليين وعالميين على مدار 9 سنوات ناقشوا مشاكل التنمية والقوانين المعيقة لها على مدار دوراته التسع السابقة حيث تعرب اللجنة عن شكرها وتقديرها لكافة تلك الشركات.

وأكدت أن المؤتمر نجح في ابراز أهمية الحاجة إلى قوانين منظمة لمشروعات التنمية والبنية الأساسية وتنظيم عمل القطاع الخاص في وضع عدة قوانين على مائدة الحوار التشريعي بصورة مباشرة أو غير مباشرة من بينها قانون الـ B.O.T الذي يحتاج إلى تعديلات ضرورية وقانون الخصخصة وكذلك تأسيس عدد من الشركات التي ينص نظامها الأساسي على أنها شركات تعمل في مشروعات الـ B.O.T.

وذكرت اللجنة في بيانها أن المؤتمر في دورته الجديدة سيركز على مناقشة حالة الجمود شبه التام للمشاريع التنموية والمعوقات التي تقف أمام القطاع الخاص للقيام بدور حيوي وحثيث في خطة التنمية، مشيرة إلى أن الدورة الجديدة للمؤتمر ستختلف عن الدورات السابقة بعد تزايد الوعي لدى القطاع الخاص بأهمية هذه النوعية من المشروعات في الاقتصاد المحلي، كما سيسلط المؤتمر الضوء على خطة التنمية لدولة وحجم الإنفاق فيها والذي يقدر بحوالي 37 مليار دينار على مدى 4 سنوات انفق منها نحو 950 مليون دينار خلال العام الماضي فيما ان الخطة في عامها الثاني قد رصد لها نحو 5 مليارات دينار.

وأشارت إلى أن الهدف من المؤتمر في دورته الجديدة تتلخص في توضيح الكثير من الحقائق والدفاع عن نظام اثبت على مدى سنوات طويلة جدواه للاقتصاد الوطني ولولا بعض المعوقات التي لا تخفى عن احد لأصبح نظام B.O.T المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد وإخراج الكويت من دائرة الاقتصاد أحادى المصدر.

وذكرت أن اللجنة وضعت على عاتقها أن يكون للحدث في دورته الجديدة أبعاد أخرى جديدة لعل من أهمها استعراض العديد من المشاريع الجديدة التي ستطرحها الحكومة ضمن خطة التنمية.

وأشارت إلى أهم سلبيات قانون الـ B.O.T الجديد تتمثل في أن القانون ركز بشكل مبالغ فيه على حماية المال العام بحيث لم يترك للجهات التنفيذية حرية الحركة كما ركز على قيمة ارض المشروع لتضاف إلى القيمة الإجمالية للمشروع وهذا ليس بعدل أو من الأمور المنطقية بحكم أن تلك الأرض مملوكة للدولة وبالتالي فان قيمتها لا يمكن تقديرها نظرا لأنها من أملاك الدولة مؤكدة أن نظرة الحكومة لتلك المشاريع يجب أن تنبع من الاهتمام بالجانب الاقتصادي أكثر من التركيز فقط على حماية المال العام.

وأضافت أن المؤتمر سوف يركز أيضا على ملف تمويل مشاريع التنمية ودور البنوك فيها والتباين في وجهات النظر حول آليات التمويل لاسيما ان خطة الدولة لتنفيذ خطة التنمية تمثل علامة فارقة في مستقبل الاقتصاد الوطني خاصة أنها تفتح الباب أمام القطاع الخاص للقيام بدور حيوي ومؤثر في تلك الخطة وخلق فرص عمل جديدة خاصة ان الكويت تحتاج إلى 520 ألف وظيفة في السنوات العشر المقبلة.

النفيسي: إطلاق اسم «أحمد بزيع الياسين» على القاعة المصرفية الرئيسية في «بيتك»

سمير النفيسي

أحمد بزيع الياسين

قال رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي (بيتك) سمير يعقوب النفيسي انه تقرر تسمية القاعة المصرفية الرئيسية للبنك، الموجودة في المقر الرئيسي، والتي تجرى فيها معظم العمليات وأهمها، باسم الشيخ المرحوم احمد بزيع الياسين، تقديرا لدور الفقيد وجهوده في إنشاء «بيتك» وإنجاح مسيرته على مدى سنوات عديدة قضاها رئيسا لمجلس الإدارة، ورئيسا لجلسات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، بجانب مساهماته العديدة في إنشاء العديد من البنوك الإسلامية في الكويت والعالم والمشاركة في تحويل بنوك تقليدية للعمل وفق الشريعة الإسلامية.

وأوضح النفيسي في تصريح صحافي أن القاعة الجاري تطويرها الآن، ستسمى بعد افتتاحها رسميا، باسم فقيد العمل المالي الاسلامي ورائد الصيرفة الإسلامية احمد بزيع الياسين، الذي قدم من الجهد والعمل والإخلاص، ما جعل فكرة البنوك الإسلامية تصبح واقعا ملموسا، بعد أن ان كانت أمنيات وأفكارا، وظل يعمل بدأب لتعظيم التجربة والمحافظة على نجاحها وتطوير أدائها، حيث جمع - يرحمه الله - بين المعرفة الشرعية والخبرة المهنية واستعان بالكفاءات والقدرات البشرية المتميزة التي جعلت من «بيتك» مركزا مهما لتخريج الكفاءات والقدرات المتميزة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، خاصة من العنصر الوطني، فأصبح «بيتك» يوصف عن جدارة بأنه هارفارد البنوك الإسلامية، داعيا المولى عز وجل أن يجعل ما قدمه الفقيد في ميزان حسناته، وأن يثيبه على ما أضافه للاقتصاد الوطني والاسلامي من مساهمات متعددة، جعلت من الكويت عاصمة الصيرفة الإسلامية في المنطقة والعالم.

وأكد النفيسي أن «بيتك» سيظل ينظر بالتقدير والعرفان إلى ما قدمه الفقيد والرعيل الأول من مؤسسي «بيتك» وقياديه، الذين وضعوا اللبنات الأولى ورعوا التجربة في مهدها، وحققوا بالسمعة الطيبة والأداء الجيد والعمل المهني والالتزام الشرعي، ما جعل بيتك الآن من أكبر البنوك الإسلامية حول العالم ورائد تجربتها بلا منافس، معربا عن أمله في أن يوفق الله الجيل الحالي إلى إكمال مسيرة النجاح، ومواصلة جهود النمو والتوسع والارتقاء بمسيرة العمل المالي الاسلامي، الذي أصبح قطاعا مهما في الاقتصاد العالمي، ومنتجا معروفا ومقبولا في معظم الأسواق العالمية الكبرى.

يذكر أن المرحوم احمد بزيع الياسين الذي توفي هذا العام، كان يعرف بين الموظفين بالعم بومجبل، تولى رئاسة مجلس إدارة «بيتك» منذ نشأته حتى عام 1993، وخلال هذه الفترة توسع «بيتك» في محيطه الخليجي والاقليمي، وانشأ «بيتك تركيا» في عام 1989، الذي يعد الآن من أهم مجالات التوسع الخارجي التي قادها «بيتك» وأكثرها نموا وتنوعا، كما بادر إلى إنشاء أول شركة متخصصة في مجال التكنولوجيا والأنظمة الآلية وهى شركة ITS التي أنشأها «بيتك» في عام 1981 وكان القرار بمثابة استشراف من المسؤولين في البنك لمستقبل التقنية في وقت مبكر، عبر عن ثقتهم في هذا المجال وفرص نموه، وهو ما تحقق فيما بعد.

وفى عام 1994 تولى الياسين رئاسة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية حتى عام 2010، وهو من مواليد الكويت عام 1928، وشغل مناصب عديدة في هيئات ومؤسسات مالية رسمية وأهلية، كما شارك في مؤتمرات وندوات فقهية ومالية عن الصيرفة الإسلامية، وكانت له مبادرات وأطروحات ورؤى مستنيرة في المعاملات الشرعية، ساهمت بشكل كبير في تطوير عمل البنوك الإسلامية بمجالات كثيرة.

وساهمت جهود الياسين ورفاقه من الرعيل الأول من مؤسسي «بيتك» في نجاح البنك على الصعيد الداخلي، رغم الصعاب والتحديات الكبيرة التي واجهها، فبعد ثلاث سنوات من بداية العمل في 1978، بلغ عدد الحسابات في «بيتك» 100 ألف حساب.